العدالة الاجتماعية: دروس من تجارب أمريكا اللاتينية

عمر سمير

باحث مساعد بمنتدى البدائل العربي للدراسات

يتناول هذا الفصل النقاط التالية:

مقدمة:

ليس ثمة اقتراب واحد لمفهوم **العدالة الاجتماعية**، فالبعض يركز في كيفية تحقيقها على المستوى الكلي بسياسات تقوم على تدخل أكبر للدولة، معتبرا الحقب التي تسيطر فيها الدولة على الشق الأكبر من الاقتصاد فترات أكثر عدالة، بينما يحاجج آخرون بأن سيطرة الدولة على الاقتصاد لا تعدو أن تكون رأسمالية دولة.. أي استبدال لسيطرة قلة من القطاع الخاص على الموارد والثروات بسيطرة من يحكمون على هذه الموارد والثروات دون ضمانة حقيقية لاستخدام هذه الموارد والثروات بما يخدم جموع المواطنين بعدالة، بيد أن النموذجين هما تجلي لنمط تسلطي بشكل أو بآخر، وبعيدا عن هذا الصراع فإن تيارا ثالثا قيد التشكل منذ عقود هو في جوهره مراجعة لأفكار الليبرالية الجديدة وكذلك الأفكار الاشتراكية الجامدة القريبة من فكرة رأسمالية الدولة، هذا الاتجاه يقوم على فكرة مدخل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية ومدى تعزيز السياسات المختلفة لهذه الحقوق وما هي آلياتها في ذلك؟ وكيفية ضمان السلطة السياسية لجودة أعلى للجوانب المختلفة من حياة المواطنين؟.

وفي تعرضنا لنماذج بعض السياسات في**أمريكا اللاتينية** في الاقتراب من **العدالة الاجتماعية**، لابد من التعرض للتوجهات السياسية لقادة عمليات الإصلاح في بعض هذه الدول وكيف حكمت عملية تحويل التوجهات لسياسات أمكن معها تحقيق أوضاع اقتصادية واجتماعية أكثر عدالة وأكثر قدرة على إعادة توزيع الدخول وتقليل مؤشرات اللامساواة بشكل مطرد، ثم نماذج لسياسات نحو **العدالة الاجتماعية**، ومن ثم نستعرض هذه النقاط على النحو التالي:

التوجهات السياسية وعلاقتها بالعدالة الاجتماعية:

يرى البعض أن الخيار الاقتصادي هو خيار فني وتقني بحت ولا يخضع لانحيازات أو هكذا يفترض أن يكون، بينما تنبئنا الخبرة التاريخية أن أي خيار اقتصادي هو انعكاس لمصالح شبكات اجتماعية بعينها[i]، تصبح هذه الخيارات –التي هي نتاج لتوجهات– أكثر اقترابا من مفهوم **العدالة الاجتماعية** كلما كانت الشبكة المستفيدة منها هي الأكبر والأكثر فقرا بالضرورة، دون أن يعني هذا الإضرار بمصالح الشبكات الأخرى، إلا إذا اعتبرت هذه الشبكات أن اللعبة الاقتصادية هي لعبة صفرية أو شبه صفرية عليها أن تحقق وحدها مكاسب منها، هنا لا بد للمجتمع أن يحسم علاقته مع هذه الشبكات الاحتكارية ليحقق قواعد لعبة اقتصادية أكثر عدالة واستدامة للجميع.

هذه التوجهات وليدة ظروف اقتصادية واجتماعية سيئة عايشها قادة هذه الدول الذين خرجوا من رحم المجتمع، وليس من داخل النظام السياسي، وقادوا أو كانوا جزءا من حراك اجتماعي قوي استطاع تغيير الإطار العام للنظام السياسي بحيث أصبح أكثر تقبلا لفكرة سياسات تقترب من الفقراء والمهمشين وتعبر ولو جزئيا عن طموحاتهم، كما أن هذه القارة كانت منشأ نظريات التبعية ونقدها وموطنا لنشأة لاهوت التحرير وما ارتبط به من حركات اجتماعية تحررية ترفض استتباع الشمال للجنوب، وتدفع باتجاه ابتكار سياسات بديلة قدمها حراكات عمالية واجتماعية متتالية بدية من ثمانينيات القرن المنصرم استطاعت أن تحقق انتصارات كبيرة على الساحة السياسية بوصول قادتها ورموزها للسلطة في العقد الأول من الألفية الثالثة، هؤلاء القادة رغم عدم تمكنهم من تطبيق كامل لما قاموا بالمطالبة به لم يستسلموا لشبكات المصالح القديمة بل استطاعوا أن يوطدوا سياسات تقترب من الفئات المهمشة والمناطق الأكثر فقرا بشكل جعل منها فاعلا اقتصاديا كبيرا.

أفرز هذا السياق فوز مرشح حزب العمال " **لولا دا سيلفا**" للرئاسة في **البرازيل** عام 2002، والذي استمر فترتين رئاسيتين حتى عام 2012، ثم في 2003 تم انتخاب المرشح البيروني "**نستور كيرشنر**" للرئاسة في **الأرجنتين**، وفي عام 2004 أعلن الشعب الفنزويلي تمسكه بزعيمه اليساري "**هوجو تشافيز**" وثورته البوليفارية في استفتاء شعبي بمراقبة منظمة الدول الأمريكية، وتتضاعف وتيرة هذا التوجه خلال عام 2005 الذي بدأ بانتخاب المرشح اليساري "**تابيرى فاسكيز**" للرئاسة في **الأوروجواي** وسقوط الحزبين التقليديين في البلاد. وسرعان ما جاءت الانتخابات الرئاسية في **بوليفيا** لتدفع "**مورااليس**" مرشح "الحركة نحو الاشتراكية" إلى مقعد الرئاسة على حساب الرئيس "**كارلوس ميسا**"، ثم في **تشيلي** حيث فازت مرشحة اليسار "**ميشيل باشليت**".

وقد فسر البعض هذا الصعود بعوامل اقتصادية واجتماعية ناجمة عن خلل في السياسات الاقتصادية في فترتي الثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين مع تغيرات في البيئتين الإقليمية والدولية[ii]، بينما لم تفرز هذه العوامل قيادات يسارية قادرة على التغيير في المجتمعات العربية بعد الثورات لعوامل بعضها يتعلق باليسار ذاته وبعضها يرتبط أكثر بطبيعة العلاقة بين اليسار والقوى الأخر أو بطبيعة المجتمع والفارق بين حراك احتجاجي عربي وحراك اجتماعي في **أمريكا اللاتينية**[iii].

إفراز السياق لمرشحين ذوي خلفية يسارية أو اشتراكية في هذه التجارب لم يعن بالضرورة اتباع سياسات تغيير ثورية عاجلة في المجالات الاقتصادية، ولم يعن التحول من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار بقدر ما كان إلى منطقة أقرب للوسط الذي يستحضر قيم اليسار في السياسات من حيث مراعاة البعد الإنساني والاجتماعي، ومحاولة تقليل التمايزات وعوامل اللامساة بشكل يضيف المزيد من المواطنين إلى العملية السياسية وتوسيع شبكة المستفيدين من النظام الاقتصادي، هذا لا يعني أيضا أن سياسات التغيير الجذرية سيئة أو غير ضرورية في حالات ما بعد الثورات أو الأزمات الكبرى إذ أن أكثر النماذج رأسمالية استطاعت تبرير سياسات التأميم لكبريات البنوك والشركات عقب الأزمة المالية العالمية 2009/2008، كما استطاعت إجراء مراجعات قوية في سياساتها وتوجهاتها، بل إن مؤسسات دولية كبرى قامت بمثل هذه المراجعات ولو ظاهريا عقب الثورات العربية، ولا تزال جدالات دائرة بشأن مدى قدرة النماذج الاقتصادية السائدة على الاستمرار دون إعادة النظر في السياسات الاقتصادية والاجتماعية.

السياسات الاجتماعية كأداة نحو العدالة الاجتماعية:

السياسة الاجتماعية هي أداة تعتمدها الحكومات لتنظيم وإكمال مؤسسات السوق والهياكل الاجتماعية. وغالبا ما يتم تعريف السياسة الاجتماعية بأنها الخدمات الاجتماعية مثل التعليم والصحة والوظيفة والأمن الاجتماعي. ولكن، تعني السياسة الاجتماعية أيضا إعادة التوزيع والحماية **والعدالة الاجتماعية**، تدور السياسات الاجتماعية حول جلب الشعب في مراكز صنع السياسات، وليست عن طريق تقديم الرفاهية المتبقية، ولكن عن طريق توجيه حاجاتهم وأصواتهم عبر قطاعات تولد الاستقرار والتماسك الاجتماعي. والسياسة الاجتماعية أيضا هي أداة تستعملها الحكومات عمليا لتأمين الدعم السياسي للمواطنين، وترقية النتائج الاقتصادية الإيجابية عن طريق تعزيز رأس المال البشري والوظيفة المنتجة،وكذلك تستطيع السياسات الاجتماعية أن تكون دائرة فعالة تربط النمو البشري والاقتصادي والذي –على المدى البعيد– سوف يفيد الفرد عن طريق تشجيع الطلب المحلي بحماس وخلق مجتمعات متماسكة ومستقرة.

وتعتمد بعض الدول سياسات الرعاية الاجتماعية، كأداة لتحقيق قدر من **العدالة الاجتماعية** أو حتى للحفاظ على استقرا اجتماعي واقتصادي للمجتمع ككل، والسياسة الاجتماعية بهذا المعني وفق بعض الدراسات التي جمعت نماذج مختلفة من دول عدة تتبع نموذج الرعاية الاجتماعية، هي إطار شامل لمختلف فئات المجتمع، ولا يتوقف عند فئة دون غيرها، لأن هدف الرعاية الاجتماعية هو النهوض بالمجتمع ككل، وتحقيق الحد الأدنى من مستوى المعيشة الذي يضمن الكرامة الإنسانية لمختلف فئات المجتمع، بالرغم من أنه على مستوى الفئات المستهدفة، فإن هناك شرائح عدة تكون موضوعة على قائمة الأولويات في هذا الإطار، وهي العمال، والشرائح الأقل قدرة وتمكينا في المجتمع، مثل النساء والأطفال، وخصوصا الأمهات من النساء، والأيتام من الأطفال، بجانب كبار السن بطبيعة الحال.[iv]

والرعاية الاجتماعية بهذا المعنى هي نظام متخصص في قيادة وتوجيه عملية التغيُّر الاجتماعي،وهي تسعى لإحداث تغيير واسع النطاق وشامل وتهدف الرعاية الاجتماعية إلى تأمين مستوى مناسب من الحياة لكافة أفراد المجتمع، وهي –أيضا– وسيلة أساسية لتحقيق التوازن والاستقرار الاجتماعي، ولكن من خلال منظور حركي.

وفيما يلي نعرض بعض نماذج هذه السياسات:

أوروجواي و"خطة المساواة الاجتماعية"

تعتبر **أوروجواي** أحد أنجح تجارب **أمريكا اللاتينية**في مجال سياسات الأمان الاجتماعي ومكافحة الفقر، حيث تعد الأولى في مجال تخفيض معدلات الفقر مقارنة بكل من **البرازيلوالأرجنتين والمكسيك وبيرو وبوليفيا**، وكذلك في كفاءة سياسات مكافحة الفقر وساهمت سياسات رئيس أوروجواي السابق، تاباري فاسكوز، الاجتماعية في تخفيض معدلات الفقر من 32% عام 2004 إلى نحو 18% في عام 2010، وقد صممت أوروجواي برنامج خدمات "الطوارئ الاجتماعية" والذي يشتمل على تحويلات نقدية للأسر شديدة الفقر، ونظام تشغيل مؤقت وتدريب، إلى جانب تقديم كروت للحصول على الغذاء وامتيازات أخرى، ثم طورته أوروجواي في عام 2007 وأطلقت عليه برنامج "خطة المساواة الاجتماعية".

وربما تُفسر كفاءة سياسات مكافحة الفقر في أوروجواي، بحرص الرئيس فاسكوز على تشكيل "حكومة اجتماعية" داخل مجلس الوزراء، بهدف تنسيق العمل بين وزارات الصحة والتعليم والتنمية الاجتماعية، وكذلك تشكيله مجلس قومي للسياسات الاجتماعية بهدف التنسيق بين الوزارات والوحدات المحلية.

وتعتبر حكومة **فاسكوز** أن نجاحها في مكافحة الفقر لا يرتبط فقط بالسياسات الاجتماعية التي تتبعها ولكن أيضا بمجمل السياسات الاقتصادية المطبقة، حيث نجح المجلس الثلاثي للأجور، المشكل من ممثلين للحكومة والعمال والهيئات المشغلة، في المساهمة في رفع الأجور الحقيقية بنسبة 18% خلال أربع سنوات، بالإضافة إلى النظام الضريبي الذي بدأته في عام 2007، الذي قلل من الضرائب غير المباشرة خاصة على المنتجات الغذائية، وتتمثل في ضريبة القيمة المضافة[v].

السياسات المباشرة لحل مشكلة الفقر:

الإعانات الاجتماعية المشروطة بتحسين الصحة والتعليم.. سياسة الإعانة البرازيلية بولسا فاميليا

تأتي ترجمة التوجهات إلى سياسات كمرحلة مهمة في اختبار الفكر على أرض الواقع الحركي والعملياتي في ممارسة السياسة وفي هذا السياق يمكن الإشارة إلى الشق المتعلق بالإعانات الاجتماعية ورفع مستويات الدخل وقد كان في قلب هذا الجانب سياسة الإعانة البرازيلية المعروفة بـ(بولسا فاميليا)، وهو برنامج بدأ منذ منتصف التسعينيات أي في عهد **"كاردوسو"** قبل وصول **"لولا"** للحكم، ولكنه استمر في متابعة هذا البرنامج ويعود له الفضل في توسيع نطاق المنفعة من هذا المشروع وضخ طاقة اكبر وأموال أكثر فيه. وقد كان إجمالي الإنفاق على البرنامج يصل إلى 0.5% من إجمالي الناتج المحلى بتكلفة تقدر بين 6 و9 مليار دولار. ويقوم البرنامج على أساس إعطاء معونات مالية للأسر الفقيرة بقصد رفع مستواها وتحسين معيشتها، على أساس أن تُعَرف الأسر الفقيرة بأنها الأسرة التي يقل دخلها عن 28 دولار شهريا[vi].

والمهم هو ربط هذه المعونات بشروط صارمة تشمل التزام الأسرة بإرسال أطفالها للتعليم والالتزام بالحصول على الأمصال واللقاحات للأطفال بشكل منتظم. وبعد التأكد من التزام الأسرة بالشروط السابقة، تحصل الأسرة على دعم بمتوسط يبلغ تقريبا 87 دولار شهريا وهو ما يعادل 40% من الحد الأدنى للأجر في البلاد، وتصرف الإعانة عن كل طفل بحد أقصى ثلاثة أطفال، كما تصرف هذه الإعانات للأم بهدف ضمان صرفها لتحسين ظروف الأطفال والأسرة.

وقد كانت انجازات هذا البرنامج باهرة خلال العقد الماضي، فقد وصل عدد المستفيدين إلى نحو 11 مليون أسرة، وهو ما يعنى 64 مليون شخص بما يعادل حوالي 33% من الشعب البرازيلي. ويمكن توضيح معنى استفادة الأسر الفقيرة من البرنامج على النحو التالي، انه لم يكن مشروعا سحريا للقضاء النهائي على الفقر ولكنه كان مشروعا واقعيا أدى إلى نتائج ملموسة، مثل التمكن من العيش بشكل أفضل والحصول على الطعام واقتناء بعض السلع المعمرة لأول مرة في حياتهم[vii].

وبرغم أن برامج "**لولا**" لم تقض على الفقر تماما ولكنها حركت ملايين الأسر من منطقة الفقر إلى منطقة "الطبقة الوسطى الجديدة"، حيث تقول مؤسسة سيتيليم المتخصصة في أبحاث المستهلكين انه قد صعد أكثر من 23 مليون شخص من الطبقتين (د) و(و) إلى الطبقة (ج)، وهى الطبقة التي يتراوح دخلها من 457 إلى 753 دولارا شهريا[viii].

وبشكل عام فقد ساعد برنامج (بولس فاميليا) في خفض مؤشر جيني بنسبة 21%، في حين أدت عمليات رفع الحد الأدنى من الأجور إلى خفض المؤشر بنسبة 32%. و يقول البنك الدولي أن دخل أفقر 10% من السكان يزيد بنسبة 9% سنويا في حين يزيد دخل الطبقات الأغنى بنسبة تتراوح بين 2: 4% سنويا، وهذا يعنى تقليل الفجوة بين الطبقات بصورة تدريجية. إذا فقد توصل "لولا" اليساري إلى **العدالة الاجتماعية** عن طريق رفع الحد الأدنى للأجور وإعطاء الإعانات للأسر الفقيرة، وليس عن طريق تبنى سياسات التأميم، بمعنى انه ترك قمة المجتمع وعمل على تحسين قاعدة المجتمع مع **تغيير سياسات الإقراض إذ** تم توفير تسهيلات ائتمانية، حيث خُفضت سعر الفائدة في **البرازيل** من 13.25% إلى 8.75 % وهو ما سهل الإقراض بالنسبة للمستثمرين الصغار، ومن ثم أدى ذلك إلى تسهيل إقامة المشروعات الصغيرة وتوفير فرص عمل ورفع مستوى الطاقة الإنتاجية والنمو وهو ما ساهم بشكل عام في حل مشكلة الفقر وتشير الأرقام إلى أن نصف سكان البلاد زاد دخلهم خلال العقد الأخير بنسبة 68%.[ix]

وتعتمد الإعانات في هذه البلدان ليست كهبة من الدولة بل كسياسة عامة، تصاغ بطرق تشاركيه وقادرة على الوقوف على الاحتياجات المجتمعية المحلية بشكل كبير، وهو ما يعكس إرادة سياسية قوية نحو تحقيق أهداف اجتماعية واقتصادية تقترب من مفهوم العدالة بحيث تضمن عدالة في التخطيط والتنفيذ والرقابة، يتضح ذلك من خلال النموذجين التاليين:

نموذج صياغة سياسات أكثر عدالة من خلال التخطيط بالمشاركة.. بورتو أللیجري

حيث أن التخطيط للسياسات العامة ينبغي ألا ينفصل عن الواقع المحلي بحيث يصبح أكثر تمثيلا لمصالح المواطنين المحليين، ومن ثم تستطيع السياسات أن تستشعر الحاجات الحقيقية للمواطنين والاقتراب من تحقيق ما يرونه عادلا لمناطقهم، وتشكل تجربة الميزانية التشاركية في **البرازيل** وتحديدا تجربة مدينة بورتو أللیجري نموذجا هاما، حيث كانت بورتو أللجري مدينة غير صناعية غارقة في الديون. وفي 1989، فاز حزب العمال في الانتخابات المحلية وقرر كسر تقليد التفصيل المسهب لميزانيات البلديات خلف الأبواب المغلقة، عن طريق استشارة المواطنين عن كيفية إنفاق الموارد البلدية النادرة، وأدت هذه الاستشارات العامة إلى تنمية محلية مذهلة من عام 1989إلى عام 1996، كان من بين الإنجازات التي حققتها هذه التجربة على المستوي الاجتماعي المتعلق بالخدمات والحقوق[x]:

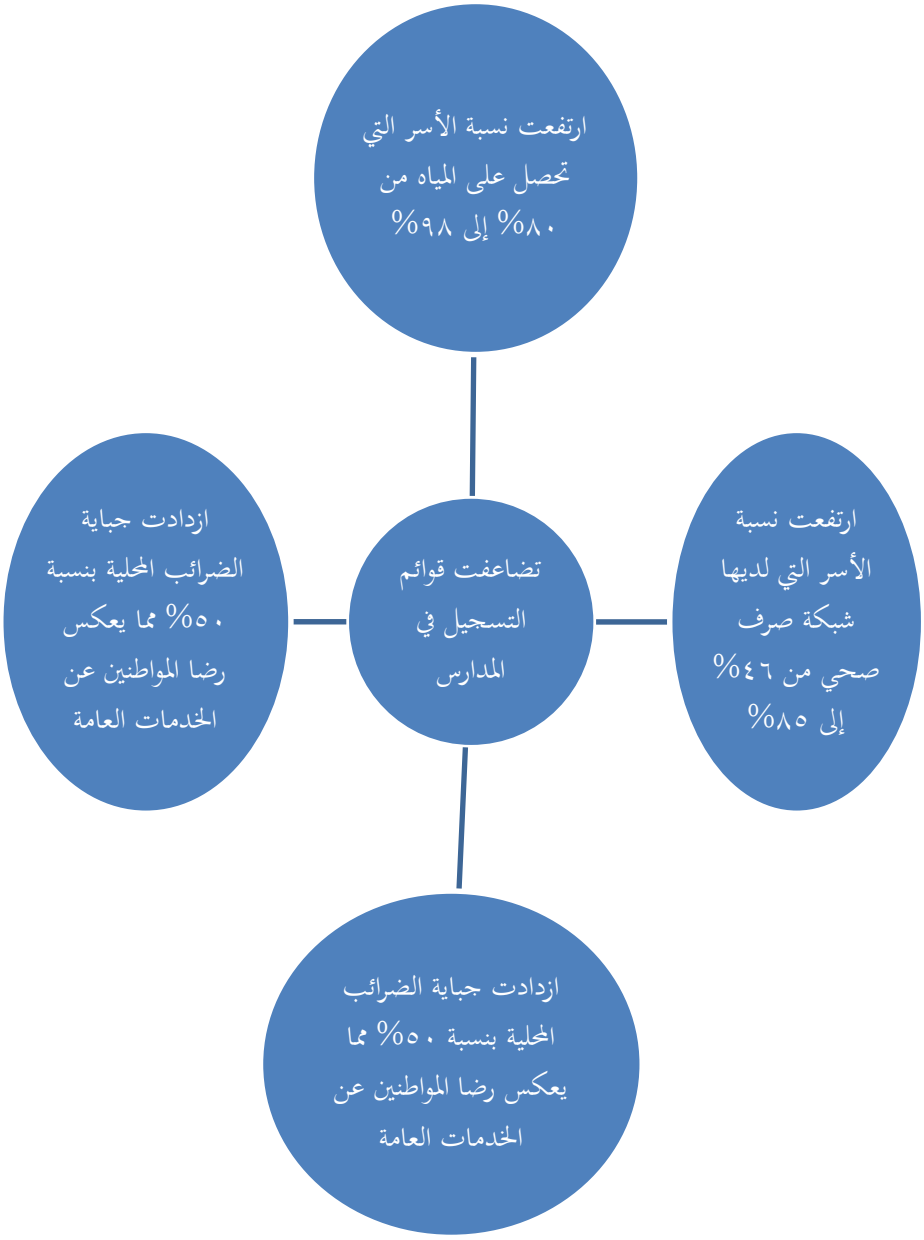
ارتفعت نسبة الأسر التي تحصل على المياه من ٨٠% إلى ٩٨%
ازدادت جباية الضرائب المحلية بنسبة ٥٠% مما يعكس رضا المواطنين عن الخدمات العامة
تضاعفت قوائم التسجيل في المدارس
ارتفعت نسبة الأسر التي لديها شبكة صرف صحي من ٤٦% إلى ٨٥%
ازدادت جباية الضرائب المحلية بنسبة ٥٠% مما يعكس رضا المواطنين عن الخدمات العامة

تم تطبيق وسائل وضع الميزانية بالمشاركة بشكلٍ واسع من قبل الحكومات اليسارية المحلية في أمريكا اللاتينية وأوروبا وهي الآن تتوسع إلى آسيا وأفريقيا.

وفي تقييمها للسياسات الاجتماعية يرى بعض خبراء الأمم المتحدة أن الآلية التي ترتكز على القطاع العام، عبر خط مركزي من الوزارات والحكومات المحلية، عادة هي الأفضل لتوسيع التغطية، كون تدخلات الحكومة مطلوبة عند وجود احتكارات طبيعية أو شبه طبيعية (مثل الماء والكهرباء)، وعندما يكون التمويل الخاص غير كاف أو غير متواجد (مثل خدمات النقل إلى المناطق البعيدة وقليلة السكان) أو عندما تخلق متطلبات رأس المال الكبير عائقا لدخول الشركات الجديدة. وجدت المخططات التي تعتمد على السوق أن خدمة المجتمعات ذات الدخل المنخفض غير مثيرة للاهتمام، بالمقارنة مع العائدات المرتفعة التي تحصل عليها من خدمة الجماعات ذات الدخل المرتفع. لا يكترث القطاع الخاص عادة بذوي الدخل المنخفض أو بالمناطق البعيدة لأن تكاليف العمليات المصاحبة مرتفعة والعائدات منخفضة، وفي البلدان التي يشكل فيها الفقراء معدلا مهما من السكان، يكون التمويل العام الشامل مطلوبا للتعليم الابتدائي–الثانوي والصحة والحماية الاجتماعية الأساسية. والحد من الفقر والاستبعاد الاجتماعي في جميع أنحاء الدولة.

الأرجنتين: نضال عمالي تعاوني لإدارة المصانع المفلسة ذاتيا للحفاظ على الحق في العمل

قدمت **الأرجنتين** بعد أزمتها الاقتصادية الطاحنة في 2001 نموذجا مختلفا لإدارة عملية ممنهجة للحد من الفقر ومخاطره ومن ثم تقليل مؤشرات اللامساواة، ساعدها في ذلك قدرة الحركة العمالية القوية على فرض نموذج الإدارة الذاتية للمصانع التي حاول أصحابها إفلاسها وبيعها، وكان هذا التحرك الذي بدأ مع نهاية التسعينيات دافعا لحركة اجتماعية واسعة تهدف للدفاع عن الحق في العملوفي الحصول على دخل عن طريق استعادة المصانع، والاستمرار في تشغيلها. وقد تحولت إلى حركة احتجاجية متعددةالروافد ضمت في ثناياها عمال تلك المصانع مع نقابات وجمعيات وأحزاب سياسية، واستهدفت نموذجا اقتصاديا مغايرا،يتلافي الوقوع في حبائل نهج النيوليبرالية، النهم لجمع الأرباح بغير مراعاة لأي جانب إنساني أو اجتماعي[xi].

حدث هذا في إطار لا يخالف الدستور الأرجنتيني الذي ينص على احترام حقوق الملكية، ودون إحداث اضطراب يطال استقرار الاقتصاد الكلي، إذ تظل **الأرجنتين** جاذبة للاستثمارات الأجنبية، و يظل الاقتصاد الأرجنتيني من أكبر اقتصاديات **أمريكا اللاتينية**، حيث سعت هذه الحركات بالتنسيق مع الأحزاب والنقابات العمالية لتعديل قانون الإفلاس بحيث يسمح للعمال بإدارة المصانع التي يشهر أصحابها إفلاسها، وبحيث يقوم العمال بتشغيلها وسداد التزاماتها ومواصلة الإنتاج، وفي الحقيقة قامت بعض الجهات والمؤسسات الحكومية بدفع الالتزامات المالية عن العمال واستطاعت هذه المصانع مواصلة العمل وتحقيق أرباح، ويمثل هذا النموذج توافقا حيويا بين إرادة حركة عمالية مع أحزاب سياسية وجدت توجها حكوميا يسعى لتمكين العمال لتحقيق هدف اقتصادي عام في ظل أزمة شديدة التعقيد.

خلاصات:

تقوم تجارب **أمريكا اللاتينية** في الاقتراب من **العدالة الاجتماعية** على بعدين رئيسيين هما سياسات اقتصادية كلية تقوم على استهداف معدلات تضخم وبطالة أقل وليس عجز موازنة أقل، والبعد الثاني هو أخذ الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للسكان في الاعتبار في كل الخيارات الاقتصادية الكبرى، بحيث تضمن السياسات رفع مستويات التعليم والصحة وتحسين ظروف العمل بشكل مطرد، حيث في سياق التراكمات السيئة الناجمة عن سياسات اقتصادية غير عادلة. يصبح هناك تساؤلا حول مدى قدرة النموذج الاقتصادي والاجتماعي السائد على الاستمرار بنفس معطياته ومن ثم تبحث الدول التي تقرر ألا تبقى على النموذج بجموده في تساؤل هام يتلخص مضمونه في كيفية نقل موارد الدولة للفقراء بشكل يغير التركيبة الاجتماعية ويحقق قدرا من العدالة يتوافق حوله أغلبية المواطنين؟ تجيب التجربة اللاتينية وبخاصة البرازيلية والأرجنتينية عن هذا السؤال بجدارة إذا ما نظرنا للسياسات الاجتماعية التي اتبعت منذ مطلع الألفية الثالثة، حيث برامج نقل الدخل للفقراء المعمول بها بالفعل وبأشكال مختلفة في العديد من بلدان **أمريكا اللاتينية**، هي السلاح الأكثر فعالية لمكافحة الفقر واللا مساواة الاجتماعية بل وبما يفوق مجرد النمو الاقتصادي، وفقا لدراسة متخصصة جديدة أجراها علماء وخبراء اقتصاديون في الأرجنتين[xii].

هذه التجارب لا تعمل في فراغ بل في سياق سياسي أبعدت فيه المؤسسات العسكرية عن الحكم منذ الثمانينات، ومن ثم وجد النموذج الاقتصادي النيوليبرالي السائد نفسه بمفرده في مواجهة القوى الاجتماعية والسياسية التي تتبنى قضايا **العدالة الاجتماعية**، ومن ثم قدرة هذه القوى التي شملت تنسيقا واسعا بين نقابات وأحزاب ومبادرات، على فرض تقديم تنازلات حقيقية في المجال الاقتصادي والاجتماعي لصالح الفقراء.

تعطينا تجارب **أمريكا اللاتينية** دروسا في الاستهداف الدقيق للعوامل الأكثر وقوفا في وجه تحقيق **العدالة الاجتماعية** كهدف إذ تعيد هذه التجارب رسم مؤشرات معبرة عن واقع ما تستهدفه وهو خفض معدلات الفقر والبطالة، وتحسين قطاعات الصحة والتعليم وظروف العمل، واعتماد هذه المؤشرة بوصلة لقياس الأداء الحقيقي لحكوماتها اقتصاديا واجتماعيا.

في مراحل التحول التي تلي حراكات اجتماعية قوية كالتي تمر بها مصر منذ 2011، لا يمكن تحقيق استقرار طويل الأمد من دون تحديد انحيازات اقتصادية واجتماعية مخططة بشكل تشاركي ومغايرة لتلك التي قامت عليها الثورات، تستطيع أن تصوغ سياسات مبتكرة ترضي القطاع الأوسع من المواطنين.

تدريب عملي1:

إذا كنت في موضع اتخاذ قرار اقتصادي مصري، وكانت لديك المعطيات الحالية للاقتصاد المصري، عجز موازنة عالي مقارنة بالاقتصادات المماثلة، نسبة بطالة وتضخم عاليتين، معدلات ادخار منخفضة، أوضاع أمنية وسياسية غير مستقرة، وعليك أن تفاضل بين مجموعة خيارات من بينها:

الخيار لأول	الخيار الثاني	الخيار الثالث
• سياسة توسعية في الإنفاق العام من ضمن بنودها توجيه دعم نقدي للمزارعين والعمالة غير المنتظمة، دعم صادرات المشروعات الصغيرة والمتوسطة.	• فرض سياسات تقشف لتوفير موارد لتحقيق مشروع أو عدة مشروعات كبيرة الحجم، سياسات تصالح مع كبار المستثمرين لتهيئة مناخ جاذب للاستثمار بما يوفر فرص عمل أكبر وموارد مالية أكبر.	• تعبئة الموارد الداخلية والخارجية من أجل مشروعات كثيفة العمالة تحقق نموا على مدى بعيد أو مشروعات كثيفة رأس المال وتتعلق بنمو سريع.

تدريب عملي 2:

بصفتك شخص يأخذ في الاعتبار الأبعاد الاجتماعية في التفكير في الخيارات الاقتصادية إذا علمت أن لديك قطاعا يوشك على الانهيار كالزراعة مثلا، وقطاع آخر أكثر انهيارا من القطاع الأول صناعة الحديد والصلب مثلا، وقطاع خدمي رابح كالاتصالات، أي الخيارات التالية سوف تأخذ مع توضيح الأسباب:

الخيار لأول	الخيار الثاني	الخيار الثالث
• الاستثمار في القطاع الرابح وتوسيعه، مع انسحاب تدريجي من القطاعين الخاسرين.	• إعادة هيكلة القطاعين الخاسرين واستثمار أقل في القطاع الرابح.	• البدء بتنفيذ سياسة إنقاذ للقطاعات الخاسرة بشكل عاجل للقطاع الأكثر انهيارا وعلى مدى متوسط للقطاع الأقل انهيارا.

الهوامش:

[i] د. ياسر علوي، من الأمير إلى الخبير: هل هناك حل فني لأزمة سياسية؟ وجهات نظر، يوليو 2004.

[ii] وليد محمود عبد الناصر، العوامل الأربعة لصعود اليسار فى دول أمريكا اللاتينية، بوابة الأهرام الرقمية بتاريخ 1مارس 2014، http://is.gd/sJCuF2

[iii] أيمن عبد المعطي وآخرون، اليسار والثورات العربية (أوراق مؤتمر القاهرة 24-25 أبريل 2013)، القاهرة: منتدى البدائل العربي للدراسات، 2013.

[iv] جون ديكسون وآخرون، "دولة الرعاية الاجتماعية في القرن العشرين تجرب الأمم المتقدمة في تكريم الإنسان"، ترجمة سارة الذيب، بيروت: المؤسسة العربية للأبحاث والنشر، 2014.

[v] محمد جاد، أمريكا اللاتينية.. بديل اقتصادي أمام جمهورية يناير، بوابة الشروق، بتاريخ 30 سبتمبر 2012، http://is.gd/sNTRrL

[vi] أمل مختار، "تجربة النمو الاقتصادي في البرازيل: نموذج استرشادي لمصر"، موقع مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، http://is.gd/YLuOBW

[vii] يشير تقرير لمنظمة العمل الدولية إلى أنه بفضل مدفوعات معاشات التقاعد لسكان الأرياف في البرازيل، فإن نسبة الانتساب للمدارس لدى الأطفال بين ١٠ و١٤ عاما من الأسر التي تتلقى معاشات تقاعد، هي أعلى بكثير من نسبة الأطفال من الأسر التي لا تتلقى أي معاش، أنظر التقرير السادس لمنظمة العمل الدولية بعنوان الضمان الاجتماعي من أجل العدالة الاجتماعية وعولمة عادلة، التقرير السادس المنبثق عن مؤتمر العمل الدولي الدورة المائة 2011، ص48، http://is.gd/PDaLen

[viii] انا نيكولاتشي دا كوستا، في البرازيل تبني الطبقة المتوسطة أحلامها على الائتمان، رويترز عربي، بتاريخ 16 يوليو 2008، http://is.gd/PF9Aty

[ix] أمل مختار، تجربة النمو الاقتصادي في البرازيل: نموذج استرشادي لمصر، موقع مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، http://is.gd/YLuOBW

[x] إزابيل أورتيز، السياسة الاجتماعية: الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية مذكرات توجيهية في السياسات، الأمم المتحدة: إدارة الشئون الاقتصادية والاجتماعية (UNDESA)، 2007، ص23، http://is.gd/EjuVoh

[xi] فديريكو ماتياس روسي، "إدارة العمال الذاتية للمصانع: تجارب من الأرجنتين وحركة استعادة المصانع"، ترجمة وتقديم عمرو عادلي، موقع المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، بتاريخ 11 يونيه 2014، http://is.gd/rxJg9q

[xii] مارسيلا فالينتي/وكالة إنتر بريس سيرفس،تقرير بعنوان " أمريكا اللاتينية تنقل موارد الدولة للفقراء "، موقع وكالة الأنباء العالمية انتر برس سيرفس، 2013، http://is.gd/KHrwHA